

الممارسة النقدية اللسانية عند النحاة العرب القدامى وأثرها في تطوّر النحو العربيّ

The critical linguistic practice of the ancient Arab grammarians

and its impact on the development of Arabic grammar

موسى لعور*

جامعة محمد البشير الإبراهيمي (برج بوعريّج)

Moussa.laaouar@univ-bba.dz

المعلومات المقال	المخلص:
تاريخ الارسال: 2021/10/18 تاريخ القبول: 2022/04./26	يحتاج التأسيس لنقد لساني موضوعي للنحو العربي القديم للعودة للممارسة النقدية للنحاة العرب القدامى، والانطلاق منها، بهدف إعادة بعثه من جديد في حلة تناسب عصرنا، وبناء نظرية نقدية لسانية عربية مؤسسة تقوم على معايير يمكن لأي ناقد أن يستند إليها في مقارنته النقدية اللسانية للنحو العربي حتى لا يقع في فخ الأحكام المسبقة ويكون عمله علميا موضوعيا مؤصلا نابعا من الثقافة النقدية العربية لا مستوردا من مناهج غربية قد تضر أكثر مما تنفع.
الكلمات المفتاحية: ✓ نقد لساني ✓ النحو العربي القديم ✓ نظرية نقدية لسانية	
Article info	Abstract :
Received 18/10/2021 Accepted 26/04/2022	<i>The foundation of an objective linguistic critique of ancient Arabic grammar, requires a return to the critical practice of ancient Arabic grammarians, with the aim of resuscitating this grammar in a new form that adapts to contemporary times, and to establish a Arabic linguistic critical theory based on strict standards which the critic can rely on in his linguistic critical approach to ancient Arabic grammar, and avoid obtaining unscientific results because these criteria must be derived from Arabic critical thinking not from that Western thought that can do more harm than good.</i>
Keywords: ✓ Linguistic critique ✓ Ancient Arabic grammar ✓ Critical theory	

مقدمة:

*المؤلف المرسل

ظهرت اللسانيات في أوروبا أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وذاع صيتها إلى أن تلقفها المشتغلون على اللغة العربية في عالمنا العربي، فترجموا ما جادت به قرائح اللسانيين الغربيين، وصاروا ينادون بإعادة وصف للغة العربية، والتخلي عن التراث النحوي؛ الذي كانت تعجّ به المكتبات العربية، فاحتدم نقاش حادّ بين علماء العربية المحدثين، فكان منهم الراض للطح اللساني الغربي وآخر منبره به محتقر للتراث النحوي العربي، معتبرا إياه منجزا أكل الدهر عليه وشرب، وبين هذا وذاك ظهر تيار ثالث أكثر عقلانية نادى بإعادة قراءة التراث النحوي وفق منهج لساني حديث وافد من الغرب شرط مناسبه لخصوصية اللغة العربية، وحجّتهم في ذلك أنّ اللسانيات دعت إلى الشمولية من خلال دراسة اللغة البشرية دراسة علمية دون تمييز بين اللغات، إلا أنّ الأمر الذي غفل عنه الكثير هو أنّ تطبيق مخرجات النظريات اللسانية الغربية على التراث النحوي دون نقد وتمحيص لهذا التراث من خلال ما وصلنا من مصنّفات لن يجدي نفعاً، ولن يقدّم النتائج المرجوة منه. فمن أجل بناء نظرية نقدية لسانية مؤسّسة للنحو العربي أثرتنا العودة إلى نقد النحاة العرب القدامى لمنجزات بعضهم البعض استفادة من تجاربهم، ومنه وسمنا ورقتنا البحثية بـ الممارسة النقدية اللسانية عند النحاة العرب القدامى وأثرها في تطور النحو العربي، محاولة منّا تقديم الطريقة الأنسب للتعامل مع المؤلفات النحوية القديمة وإعادة إحيائها بما يناسب عصرنا بالإجابة عن الإشكالات الآتية: هل يعدّ النقد الذي وجه للنحو العربي القديم نقداً مؤسساً؟ ما النتائج التي حقّقتها المراجعة النقدية للنحو العربي قديماً؟ كيف يمكن تطهير النحو العربي من الشوائب التي تراكمت حوله على مرّ العصور؟

1. نقد النحو العربي: المفهوم والأسس:

1.1. المفهوم:

يرى إحسان عباس أنّ النقد عموماً هو: "تعبير عن موقف كلي متكامل في النظرة إلى الفنّ عامة... يبدأ بالتذوق، أي القدرة على التمييز، ويعبر منها إلى التفسير والتعليل والتحليل والتقييم... كي يتخذ الموقف نهجاً واضحاً، مؤصلاً على قواعد - جزئية أو عامة- مؤيداً بقوة الملكة بعد قوة التمييز"¹، إنّ هذا التعريف، حتّى وإن كان يخصّ النقد الأدبي فإننا يمكن أن نتبناه كتعريف لنقد النحو، فالنقد عموماً له مفهوم واحد وإنّما الاختلاف يكون في الموضوع المنقود، وبهذا فإنّ نقد النحو العربي يبدأ أولاً بتحديد الموقف منه بطريقة موضوعية والوقوف موقف الباحث المحايد، ومن ثمّ إعادة قراءته للتمييز بين ما هو أصيل وثابت على مرّ العصور وبين ما هو تشوّهات أصابته -عن قصد أو عن غير قصد- عبر الأزمنة المختلفة، ولا يتمّ تحديد هذه التشوّهات إلاّ باتباع منهج علمي رصين يقوم أولاً على الوصف ومن ثمّ التحليل والتفسير وأخيراً التقييم. هذا وقد قدّم كثير من الباحثين في اللسانيات العربية تعريفات عديدة لنقد النحو العربي وذلك عبر اصطلاحات مختلفة نذكر منها:

1.1.1. النقد اللساني:

اختار مصطفى غلفان مصطلح (النقد اللساني) كمقابل لنقد النظرية النحوية، حيث عرّفه -مستندا على تعريف طه عبد الرحمن للحوار العلمي من خلال كتابه "في أصول الحوار وتجديد الكلام"- قائلاً: " إنّ النقد اللساني بهذا المعنى التفاعلي يجب أن يصير حواراً علمياً؛ أي ذلك الحوار الحقيقي، الذي يكون الغرض منه تقديم النتائج المتوصل إليها، والمراحل التي قطعها، وعلى الوسائل التي استعملها، مستفراً جهده في أن يكون عرضه وفق مقتضيات تحدّد بما اكتسب من معارف مضبوطة، وحُصّل من تصوّرات رياضية وتقنيات للبرهنة والتجريب والمراقبة، كما تتحدّد بما استجدّ من انشغالات البحث العلمي"².

كما ارتضت فاطمة الهاشي بكوش المصطلح نفسه (النقد اللساني) وذلك في حديثها عن نقد النظرية النحوية، إذ اعتبرته مقولة من مقولات اللسانيات العربية الحديثة، ومقدّمة منهجية لها سوّغت لشرعية وجودها، لأجل تطبيق المناهج الغربية وإعادة وصف اللغة العربية³، ومن ثمّ كان نقد النظرية النحوية عند اللسانيين العرب المحدثين بمثابة حصان طروادة؛ الذي من خلاله يتمّ إدراج النظرية اللسانية الغربية كبديل للنظرية النحوية العربية.

أما حسين بوشنب فقد عرّف النقد اللساني قائلا: "هو ذلك النّقد الذي ينطلق إلى موضوعه المستهدف نقداً بمرتكزات وأسس لسانية عامة أو جزئية خاصة"⁴.

1.1.2. ابستيمولوجيا اللسانيات:

اختر كل من حافظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاح مصطلح (ابستيمولوجيا اللسانيات) وذلك باعتماد التعريف المعاصر للابستيمولوجيا في القواميس الأجنبية؛ الذي ينصّ على أنّها: "الدراسة النقدية للمعرفة العلمية؛ التي تهتمّ بالبحث النقدي لمبادئ العلوم، وموضوعاتها، وفرضياتها، ونتائجها، وقوانينها، وحدودها؛ بغية إبراز منطقها الداخلي ونسقتها المعرفي*، وليس التعريف المتداول سابقا على أنّها نظرية المعرفة.

وعلى هذا الأساس يعرف حافظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاح ابستيمولوجيا اللسانيات عموما بقوليهما: "ابستيمولوجيا اللسانيات مقارنة تهتم بصورة المعرفة اللسانية، بغية تقويمها من جهة أسسها ومبادئها المصحح بها أو المسكوت عنها"⁵.

ومهما يكن من أمر؛ فإنّ نقد النظرية النحوية العربية-سواء اصطلاح عليه بأنه نقد لساني أم ابستيمولوجيا اللسانيات- هو الانطلاقة التي بدأت منها اللسانيات العربية الحديثة؛ كما وضّحت ذلك فاطمة الهاشمي بكوش في كتابها نشأة الدرس اللساني العربي وهو ما لا نراه بعيدا عن الحقيقة والواقع، فكما هو معلوم لدى القاصي والداني أنّ المتبعثين من الطلاب العرب نحو أوروبا في مطلع القرن العشرين عادوا محمّلين بأفكار مشبعة بالفكر الغربي، مشهرين سيوفهم على التراث النحوي العربي القديم، وحجّتهم في ذلك أنّ اللسانيات علم جديد أحدث القطيعة مع الماضي وبخاصة النحو التقليدي.

هذا لا يعني رفض إعادة قراءة المنجز النحوي العربي القديم، على اعتبار أنّه بلغ الكمال، ولكن ما نرفضه هو الأحكام السلبية والذاتية؛ التي طالت ترائنا دون وقفة نقدية ممنهجة ومؤسّسة، ثمّ إنّ دفاعنا أيضا عن هذا المنجز، لا يجعل منا ذاتيين في الطرح، بل نُكبر فيه صموده لأكثر من عشر قرون خلت دون أن تؤثر عليه سوى بعض الشوائب؛ التي يجب أن نمعن النظر فيما بعين الناقد الحصيف، ومن ثمّ تطهيره منها، بالوقوف موقفا حياديا من صنيع النحاة العرب القدامى ومعتدلا بين المرجعية العربية والفكر الغربي الوافد.

2.1. الأسس:

قسّم فيلدسوف اللّغة سيرل الأسس-التي يمكن الرجوع إليها لتمحيص ما يصدره المحلّل الناقد من تقويم في حقّ الكتابات اللسانية- إلى نوعين من القواعد: قواعد معيارية، وأخرى مؤسّسة⁶.

1.2.1. القواعد المعيارية: ترتبط أساسا بذات المحلّل الناقد ووعيه أهمّها:

- أ- ضرورة الاتّصاف بالموضوعية واحترام رأي الآخر، وعدم الإساءة إلى شخص المنقود لا بالقول ولا بالفعل؛
- ب- عدم المجازفة في التعميمات والقطع بالإثبات أو النفي؛
- ج- إظهار الحق والاعتراف به وتبيان مواطن الخلل دون تجريح أو تقليل من شأن المنقود؛
- د- التقارب بين الناقد والمنقود في المعرفة والمكانة حتّى لا يقع الناقد في شرك استعظام الذات أو استحقارها، فيتهاون في حجّته أو يضعف عن القيام بها.

2.2.1. القواعد المؤسّسة: تزوّد هذه القواعد الناقد برؤية منهجية محدّدة تستند لجملة من المبادئ القابلة للضبط والمراقبة، فهي تجعل من العملية النقدية مقيّدة شكلا ومضمونا ممّا يعطي للاستنتاجات المحصّل عليها قدرا كبيرا من الموضوعية والوضوح فلا تكون الأحكام ذاتية مرتبطة باعتبارات ظرفية وشخصية، ولعلّ أهمّ هذه القواعد ما يأتي:

- أ- الإيمان بتعدد المذاهب والتيارات اللسانية؛
 ب- التعرف الكامل والدقيق على المصادر الأساس للكتابة المستهدفة نقداً؛
 ج- تقييم الكتابة اللسانية تقويماً داخلياً؛ أي انطلاقاً من الإطار النظري الذي تندرج فيه؛
 د- العناية بالقضايا ذات المردودية النظرية والمنهجية والتطبيقية.⁷

2. الممارسة النقدية اللسانية عند النحاة العرب القدامى:

اعتري النحو العربي منذ نشأته في القرن الأول للهجرة تغييرات عديدة بسبب النقد الذي مارسه النحاة العرب القدامى؛ والذي تظاهر في جوانب مختلفة لعلّ أبرزها: جانب المصطلحات المستعملة، موضوع الدراسة، وأخيراً المنهج المعتمد لبناء قواعد اللغة العربية، وعلّ اختيارنا لهذه الجوانب الثلاث لم يكن اعتباطاً؛ ثمّ إنّنا لن نؤرخ للمنجز النقدي الذي قام به النحاة العرب القدامى وإنما سنحاول الوقوف على أهمّ الممارسات التي نهض بها رؤساء النحو العربي؛ التي أسهمت في تطويره منذ النشأة إلى مرحلة متأخرة من تاريخه وأخرجته لنا في القالب الذي يعتمده السادة الأساتذة والمتخصّصون المحدثون حين تدريسه وتدارسه في كبرى الجامعات العربية والأجنبية.

1.2 الممارسة النقدية في جانب المصطلحات:

قبل تسليط الضوء على نتائج الممارسة النقدية للمكوّن المصطلحي عند النحاة العرب القدامى، وجب التنويه إلى أنّنا لن نجتمع النحاة تحت لواء مدرسة معيّنة، ذلك أنّ المصطلح لم يكن حكراً على مدرسة دون أخرى، إذ لم يجمع البصريّون -على اختلاف طبقاتهم- على المصطلحات نفسها، وكذلك هو الحال عند الكوفيّين وغيرهم، كما أنّ هناك تقاطعاً كبيراً بين المدارس المختلفة، بل سنعرض للتطور الذي مسّ المصطلحات النحوية والأسباب التي أدّت إليه بصفة عامة دون الخوض في التفاصيل؛ التي تحتاج إلى مصنّفات ضخمة لدراسة النزر القليل من المصطلحات النحوية الماثورة في آلاف المصنّفات منذ القرن الأول للهجرة. لقد اجتهد النحاة الأوائل في وضع مصطلحات تقابل المفاهيم التي وضعوها للتقعيد للغة العربية فمنذ أبي الأسود الدؤلي (ت69هـ) -على اعتبار أنّه المؤسس لهذا العلم- والمصطلحات تتطور من نحويّ إلى آخر في العصر نفسه ومن عصر إلى آخر، وذلك لأسباب عديدة سنعرض لها بعد التمثيل لبعض هذه المصطلحات، وعلّ أولى المصطلحات النحوية التي يجدر بنا الوقوف عندها لأنّها ظهرت مع أوّل خطوة في وضع النحو العربيّ هي علامات الإعراب؛ التي لم يكن لها مصطلح واضح خاص بها، إذ إنّ أبا الأسود وصف الظاهرة وصفاً لغويّاً ولم يعبر عنها بالاصطلاح⁸ فنجدّه يعبر عن الفتح قائلاً: "إذا رأيتني قد فتحت في الحرف فانقط نقطة فوقه" وعن الضم قائلاً: "إنّ ضممت في فانقط نقطة فوقه على أعلاه"⁹ وهكذا، مع الاعتبار بأنّ أبا الأسود لم يربط بين العلامة التي وضعها ومعناها (نقطة الفتحة للنصب والضمّة للرفع والكسرة للجر) بل اقتصر على رسمها، كذلك هو الحال بعده فالخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) وضع الشكل ليفرق نطق الإعراب عن نطق الإعجام في المصحف الشريف، ثمّ اصطلح على الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمّة الواو الصغيرة ذلك أنّهم كانوا يرون أنّ الحركات أبعاض حروف المدّ واللين كما نص على ذلك ابن جني (ت392هـ) في كتابه "سر صناعة الإعراب"¹⁰ أمّا فيما يخص مصطلحي الرفع والنصب فإنّ الروايات تذكر أنّهما وردا على لسان يحيى بن يعمر (ت129هـ)¹¹ ثمّ إنّ سيبويه (ت180هـ) في الكتاب خالف شيخه الخليل بن أحمد في العديد من المصطلحات؛ التي سنعرض بعضها في ما هو آت، وكذلك هو حال العديد من النحاة في ذلك العصر، خاصة بعدما احتدم الخلاف وانقسموا إلى مذاهب، مما أدّى إلى دخول المصطلح النحوي في فوضى عارمة فصار كل نحوي يختار مصطلحاً يختلف عن اختيار الآخر، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

- مصطلح الممنوع من الصرف: ورد عند الخليل في كتابه العين بهذا المسمّى، أما سيبويه فأفرد باباً بعنوان (هذا باب ما ينصرف، وما لا ينصرف)، واستعمل الفراء (ت215هـ) مصطلح (لا ينصرف)، و(ترك الإجراء)، وتبعه في ذلك المبرّد

(ت286هـ) في كتابه المقتضب قائلاً: (هذا باب ما يجري وما لا يجري)، وسماه جلال الدين السيوطي (ت911هـ) (المسلوب من التنوين) لكن كتب لمصطلح (الممنوع من الصرف) الشهرة والسيادة.

- مصطلح حروف العلة: أطلق عليها الخليل (الحروف الهوائية)، و(حروف الجوف) في حين استعمل سيبويه مصطلح (حروف المدّ واللين)، كما استخدم مصطلح (حروف العلة) وتابعه في ذلك كثيرون، وشاع المصطلح إلى غاية العصر الحديث ثم استبدل بمصطلح (الأصوات الصائتة).

وغير هذه المصطلحات كثير مثل (النعته=الصفة=الوصف)، (التمييز=التبيين=التفسير=المفسّر=البيان=المفعول فيه)، (العطف=النسق=الإشراك)... الخ¹².

مما سبق يمكن القول إنّ المصطلحات النحوية أخذت زمناً طويلاً لتنضج وتستقر، كما أنّها مرّت بمراحل عديدة، بدءاً بمرحلة النشأة في القرن الأوّل للهجرة وبداية القرن الثاني مع أبي الأسود الدؤلي وتلامذته، أين تميّز المصطلح النحوي فيما بالسذاجة والتعبير الشامل غير الدقيق، ولعلّ السبب في ذلك أنّ أبواب النحو لم تكن قد ظهرت بعد، ثمّ مرحلة التهيّئة مع الخليل بن أحمد وسيبويه ومن تابعهما، وليس لنا أن نعتبر الاصطلاحات في هذه المرحلة -عند الخليل وتلامذته- قد تأسست عن طريق نقد مصطلحات السابقين لهم، رغم أنّهم كانوا يعرفونها استعمالاً، إلاّ أنّه وبجهد الخليل استقام للنحو صلبه وقوي عوده وظهرت مصطلحاته وتفريعاته، وتحدّد إطاره فاستحقّ أن يوصف بأنه المؤسس الحقيقي لعلم النحو¹³، ولعلّ أثر الممارسة النقدية الفعلية كانت بعد ظهور الكتاب لسيبويه، إذ عكف النحاة الذين أتوا من بعده على تدارسه وشرحه وتلخيصه، ومن هنا كانت الانطلاقة الفعلية لعملية نقد واضحة، تبيّنت من خلال تعليقات النحاة والردّ على من سبقهم في اختيار مصطلح دون آخر، ومن أمثلة ذلك تعليل المبرّد في تسمية الفعل المضارع بالمضارع قائلاً: "وإنّما قيل لها مضارعة، لأنّها تقع مواقع الأسماء في المعنى، تقول: زيد يقوم وزيد قائم، فيكون المعنى فيهما واحداً"¹⁴ وكذلك هو الحال في مصطلح (الأفعال الناقصة) وهي كان وأخواتها حيث لم يستعمل سيبويه مصطلح الناقصة، بل شرح معناه شرحاً وصفيّاً¹⁵، ففي عنده: الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم مفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، وذلك قولك: كان، ويكون، وصار، وما دام، وليس، وما كان نحوهم من الفعل مما لا يستغني عن الخبر"¹⁶ وقد استمرّ النحويون على هذه الحال من الاصطلاح مائة سنة أخرى، كما يعدّ ابن السراج (ت316هـ) أوّل من استعمل مصطلح (كان وأخواتها) ليدلّ به على هذا النوع من الأفعال¹⁷ وعدّها الزجّاجي (ت340هـ) (حروفاً) قائلاً: "الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار، وهي كان وأمسى وأصبح، وصار، وأضحى، وظل، وبات، وليس..."، كما ذكر الرضي الاسترأبادي (ت684هـ) سبب تسميتها بالناقصة قائلاً: "إنّما سميت ناقصة لأنّها لا تُتمّ بالمرفوع بها كلاماً، بل المرفوع مع المنصوب، بخلاف الأفعال التامة،... وما قاله بعضهم من أنّها سميت ناقصة لأنّها تدلّ على الزمان دون المصدر ليس بشيء"¹⁸ وغيرها من الأمثلة الدالة على أنّ المصطلحات النحوية إنّما تطوّرت من عصر إلى عصر بنقد اللاحقين للسابقين لهم، من خلال التعليل في اختيار هذا المصطلح دون ذلك، إلاّ أنّه لا يجب علينا أن نتغافل عن الأثر الذي تركه الخلاف النحوي بين النحاة البصريين والكوفيين، فبعد انقسامهم بسبب الخصومة العلمية التي قامت بين شيوخ المدرستين، دفع ذلك بكلا الفريقين إلى اختيار مصطلحات معيّنة خالفوا فيها بعضهم بعضاً من باب التعصّب، دون الاستناد على نقد موضوعيّ مؤسس، إلاّ أنّ هذا لا ينفي وجود آثار إيجابية لتلك الخصومة، حيث أدّت إلى غزارة المصطلح النحوي، ليدخل بعد ذلك المصطلح النحويّ مرحلة الاستقرار عن طريق عملية غربلة وانتقاء الأنسب¹⁹ واستمرّ المصطلح النحويّ في حالة ثبات نسبي إلى غاية العصر الحديث، فكلّ من جاء بعد الرعيّل الأوّل من النحاة عاش عالة عليهم يتمثل منجزهم ويحتديه، اللهمّ بعض المحاولات في عصور تلت لم يكتب لها الاستمرار والسودد.

ولعلّ أهمّ الأسباب التي أدّت إلى تعدّد المصطلحات النحوية تتمثل فيما يأتي:

- طبيعة المرحلة الأولى التي اضطرت النحويين إلى الجنوح نحو المصطلحات اليسيرة لتييسّر عليهم إبلاغ ما توصّلوا إليه من علم بعد استقراء كلام العرب.
- الخلاف بين النحاة في مرحلة التهيّئة وعدم الاستقرار خلق فوضى مصطلحية تطلبت قرونا لضبطها؛
- طول العبارة لبعض المصطلحات في بداية الاستعمال دفعت النحاة المتأخرين إلى إعادة النظر في التسمية مما سمح بتغييرها إلى ما هو أسهل استعمالاً فتداولها الدارسون بعد ذلك؛
- عدم موافقة بعض المصطلحات للمعنى اللغوي أو لمعنى التركيب اللغوي الذي يبحثه النحوي أسهمت في تغيير الكثير من المصطلحات.²⁰

إنّ النقد الذي مارسه النحاة المتأخرون من القدامى على المصطلحات النحويّة كان له بالغ الأثر إيجاباً على النحو العربي، فلو بقيت جميع المصطلحات المستعملة قديماً، لوقعنا في تخبط يصعب الخروج منه، لكثرتها البالغة ولصار النحو العربي علماً يستحيل دراسته فمفاتيح العلوم مصطلحاتها وعلى قول الجاحظ (ت255هـ) "لكل صناعة ألفاظ" فإن لم يضبط العلم مصطلحاته كان من الصعب فهمه وتبليغ فائدته.

2.2 الممارسة النقدية في نقد موضوع العلم:

لا يخفى على أحد أنّ موضوع علم النحو لم يكن واضحاً حين التأسيس، فقد تميّزت جلّ الدراسات اللغوية القديمة بأسبقية التطبيق على التنظير، فلا نعرف فيما نعرف أنّ علماً من علوم العربية نُظِرَ له قبل تطبيقه، وإنّما مارس اللغويون والنحاة القدامى العلم ممارسة دون تحديد مسبق لموضوعه ومنهجه، فقد جمعوا كلام العرب لتفسير القرآن وفهمه، ثمّ قعدوا للغة العربية بهدف تعليمها لغير العرب، حتّى يتمكّنوا من قراءة القرآن قراءة صحيحة تُلحِقهم بأهل العربية الفصحين، وإذا تتبعنا مراحل تطوّر النحو العربيّ تتبّعاً سريعاً منذ النشأة إلى عصرنا، نجد أنّ موضوعه لم يتحدّد بدقّة، إلّا في عصور متأخرة من نشأته، وستكون انطلاقتنا من الكتاب لسيبويه باعتباره أقدم مؤلّف كامل يصلنا في هذا العلم.

جاء في أوّل باب من الكتاب (هذا باب علم ما الكلم من العربية) وحسب أبي سعيد السيرافي (ت368هـ) في شرحه للكتاب ذكر أنّ العنوان الذي وضعه سيبويه لهذا الباب هو موضوع الكتاب الذي نقله عنه أصحابه، إلّا أنّه لم ينف أنّ العنوان يحيل إلى أشياء أخرى غير موضوع الكتاب وهو ما فصلّ فيه في مقدّمة شرحه للكتاب،²¹ وبهذا فإنّ القول بأنّ سيبويه حدّد موضوع علم النحو في دراسة الكلم العربي افتراض يحتاج إلى إثبات، وهو ما يصعب بسبب غياب مقدّمة وخاتمة للكتاب، فقد تعود القدماء حين تأليفهم لمصنّفاتهم تحديد موضوع الكتاب في مقدّمته، إذ يقدّمون للعلم الذي ينطوي تحته مؤلّفهم مع تعريف للعلم وموضوعه، والمطلّع على الكتاب، يرى أنّ سيبويه جمع أبواب النحو مع علوم أخرى مختلفة كعلمي الصّرف والأصوات، إلّا أنّ الشارحين والمُلخّصين لكتاب سيبويه، يجمعون على أنّه كتاب في النحو العربي، واعتبروا موضوعه "الكلم العربي"، وبهذا فإنّ موضوع علم النحو في المرحلة الأولى كان (الكلم العربي)؛ الذي قسّمه سيبويه إلى ثلاثة أقسام (اسم، وفعل، وحرف)، وفي كتاب أصول النحو لابن السراج نجده يذكر الغرض من تعلّم النحو دون تحديد لموضوعه قائلاً: "النحو إنّما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلّمه كلام العرب، وهو علم استخراج المتقدّمون فيه من استقراء كلام العرب، حتّى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة"²² وفي هذا التعريف لم يحدّد ابن السراج -كما ذكرنا- موضوع النحو وإنّما الغرض منه، وهو ما أعاد ذكره ابن جني في الخصائص بشيء من التفصيل، وحين جاء أبو عثمان المازني (ت247هـ) ألف كتاباً في علم الصّرف أسماه (التصريف) لكنّه لم يصلنا، وقد شرحه ابن جني في كتاب بعنوان (المنصف) أين حدّد ابن جني الفرق بين موضوع العلمين في مقدّمة الكتاب قائلاً: "التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانها (...). يدلّك على ذلك أنّك لا تكاد تجد كتاباً في النحو إلّا والتصريف في آخره (...). فالنصريف إنّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنّما هو لمعرفة أحواله المتقلّبة، ألا ترى أنّك إذا قلت: "قام

بكرًا، ورأيت بكرًا، ومررت ببيكرٍ"، فإنك إنما خالفت بين حركات أحرف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة²³ من خلال القولة يتضح أن ابن جني حدّد موضوع علم النّحو بدقّة: وهو معرفة أحوال الكلم العربي داخل التركيب، رغم أن المشهور عن ابن جني أنه عرّف النّحو في كتابه الخصائص -الذي قدّمه على أنه كتاب في أصول النّحو- قائلاً: " هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقيق، والتكسير والإضافة، والنسب والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربيّة بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شدّ بعضهم عنها ردّ به إليها"²⁴ إن هذا التّعريف تعريف لغرض العلم لا لموضوعه، كما فعل ابن السراج سابقاً، وقد يقول قائل إن هناك تناقضاً بين التعريفين، لكنّ الأمر بخلاف ذلك، فالتعريف الأوّل الذي قدّمه ابن جني إنّما هو تعريف العلم بموضوعه ذلك أنّه في معرض التفريق بينه وبين علم آخر، والعلوم بموضوعاتها تتمايز، أمّا التّعريف الثّاني فهو تعريف العلم بذكر هدفه والغرض منه، كأن تقول الفيزياء هو العلم الذي يدرس المادّة والطاقة، والتفاعلات فيما بينها، أو أن تقول الفيزياء هو العلم الذي يهدف إلى فهم كيفية عمل الكون، ومن هنا يمكن القول إنّ موضوع النّحو العربي حسب ابن جني هو معرفة أحوال حركات أحرف الإعراب للكلم المتنقلة (داخل التركيب)، هذا وقد جمع السيوطي في كتابه (الاقتراح في أصول النحو) تعريفات النّحو التي وضعها بعض من سبقوه قائلاً: " للنّحو حدود شتى، وألّفها بهذا الكتاب قول ابن جني في الخصائص: هو انتحاء سمت كلام العرب (...). وقال صاحب المستوفي (أبو سعيد بن الحكيم القاضي الفرغاني): النّحو صناعة علميّة ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم؛ لتعرف النسبة بين صيغة النظم، وصورة المعنى، فيتوصل بإحداها إلى الأخرى"

وقال الخضراوي (محمد بن يحيى بن هشام صاحب كتاب الإفصاح، ت646هـ): النّحو: علم بأقيسة تغيّر ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب.

وقال ابن عصفور(ت663هـ): النّحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها.

وانتقده ابن الحاج (أحمد بن محمد الأشبيلي، ت641هـ) بأنّه ذكر ما يُستخرج به النحو -وتبيين ما يُستخرج به الشيء ليس تبييناً لحقيقة النّحو- وبأنّ فيه: أنّ المقاييس شيء غير النّحو، وعلم مقاييس كلام العرب هو النّحو. وقال صاحب البديع (أبو الحسن علي بن فرج الربيعي، ت420هـ): النّحو: صناعة علميّة يعرف بها أحوال كلام العرب، من جهة ما يصح ويفسد في التّأليف؛ ليُعرف الصحيح من الفاسد، وبهذا يعلم أنّ المراد ب(العلم) المصدر بعد حدود العلوم الصناعيّة، ويندفع الإيراد الأخير على كلام ابن عصفور²⁵، ثمّ ختم التعريفات التي ذكرها بتعريف ابن السراج؛ الذي فصلنا فيه سابقاً ولم يعقب السيوطي على التعريفات التي أدرجها، أو يقدّم تعريفاً جامعاً، بل اكتفى بسردها معتبراً تعريف ابن جني هو الأصح، ثمّ إنّ تعريف خالد الأزهري (ت905هـ) للنّحو هو الذي كُتب له الانتشار، خاصة بين علماء العصر الحديث، وهو يتقاطع مع ما قاله ابن جني منذ قرون في معرض تفريقه بين النّحو والصرف، كما سبق وأن ذكرنا، إلا أنّ الأزهري جمع علميّ النحو والصرف تحت تعريف واحد قائلاً: "المراد بعلم العربيّة هنا علم النّحو المشتمل على علم التصريف، وله حدّ وموضوع وغاية وفائدة، فحدّه: علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم إعراباً وبناءً، وموضوعه الكلمات العربيّة، لأنّه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الإعراب والبناء..."²⁶ وقد أعتد هذا التعريف عند نفر غير قليل من النّحاة بعده، إذ نجد شارح كتاب الحدود في النحو (ابن قاسم المالكي التّحوي المتوفى بعد 920هـ) قد عرّفه قائلاً: النّحو في الاصطلاح علم يعرف به أحوال أبنية الكلم العربيّة، أفراداً وتركيباً وبناءً"²⁷.

وما يهمنا في هذا المقام: هل فعلاً اختلف موضوع علم النّحو بين النّحاة القدامى المتقدمين والمتأخرين منهم؟

بعد العرض الذي قدّمناه في تعريف علم النحو نستنتج أنّ موضوع النحو العربي قد حُدّد منذ زمن سيبويه بأنّه الكلم العربي، إلّا أنّ الاختلاف يكمن في: ماذا يدرس النحو العربي في الكلم العربي بالتحديد؟، نجد أنّ النحاة الأوّل قد جمعوا بين مباحث النحو والصرف وبعد قرنين من نشأة هذا العلم انفصل الصرف عن النحو، فاختصّ الصرف بدراسة أبنية الكلم العربي وما يعرض لها خارج التركيب أمّا النحو فاختصّ بدراسة أحوالها داخل التركيب، وبقي الأمر على هذه الحال إلى العصر الحديث، أين ظهر علم جديد خرج من رحم النحو العربي هو علم التراكيب؛ الذي يدرس العلاقات التي تنتج بين الكلم العربي حال تركيبها تركيباً إسنادياً (الجملة العربية) (الإسناد، الرتبة، التقديم والتأخير... الخ)، وبذلك صار النحو العربي العلم الذي يهتم بدراسة أحوال أبنية الكلم إعراباً وبناءً.

عوداً على بدء نقول إنّ نقد موضوع النحو العربي لم يظهر أثره إلّا في القرن الثالث للهجرة، وبالتحديد مع ظهور كتب أصول النحو العربي، ولعلّ السبب الرئيسي في ذلك أنّ النحاة الأوائل كانوا على اتفاق ضمني أنّ موضوع النحو العربي هو (الكلم العربي) فلم يحتاجوا إلى توضيح ذلك أو التعريف بالعلم، بل كانوا يؤلّفون فيه مباشرة، أمّا بعد القرن الثالث للهجرة وعلى إثر ظهور علوم جديدة تهتم بدراسة الكلم العربي وجب تحديد الجوانب التي يدرسها النحو العربي في الكلم العربي بدقة لتمييزه عن هذه العلوم، لهذا لم يتفق النحاة القدامى المتأخرون على تعريف واحد له، ذلك أنّ النحو العربي يتخذ الكلم العربي كموضوع عام له، إلّا أنّ الجزئية التي يدرسها في الكلم العربي هي مناط الاختلاف بينهم، ومن خلال استقراءنا لبعض منجزات المحدثين في علم النحو وجدنا بعضهم يجعل الجملة العربيّة موضوعاً له ويرادفه مع علم التراكيب، وآخرون يرون أنّه دراسة الكلم العربي في جميع أحوالها، وغيرهم يرى أنّ موضوع علم النحو هو تحديد وظائف الكلمات داخل التركيب... الخ، ورغم هذا الخلط يبقى أن نقول إنّ موضوع النحو العربي هو كما حدّده ابن جني العلم بأنّه أحوال أبنية الكلم المتنقلة إعراباً وبناءً.

3.2 الممارسة النقدية لمنهج العلم:

لكل علم منهجه، فهو الطريقة التي يتبعها العالم للوصول إلى النتائج حتّى وإن لم يصحّ بذلك، فكما سبق وقلنا إنّ علماء العربيّة القدامى ومنهم النحاة قد عكفوا على الجانب التطبيقي دون تنظير مسبق، الأمر الذي فتح المجال للطعن في منجزهم من قبل المحدثين المتأثرين باللسانيات وإتّهامهم له بأنّه لا يرقى إلى العلمية، وأنّ القطيعة المعرفيّة التي أحدثتها اللسانيات هي قطيعة لا ترقى إلى الدراسة العلمية الموضوعية، ولا تصف اللّغة لذاتها ولأجل ذاتها، وإتّما تهتم بها لأهداف أخرى، وقد نجم عن كل هذا صراع لن نبسط اليد فيه ذلك أنّ كتب المحدثين تعجّ به، وإتّما غرضنا هنا تسليط الضوء على المنهج الذي اعتمده النحاة العرب القدامى في دراستهم للكلم العربي، ونقد المتأخرين منهم للمتقدمين، وتبيان أثر ذلك في تطوّر النحو العربي.

أول ما نبدأ به هو تحديد منهج أبي الأسود الدؤلي في نقط المصحف على اعتبار أنّه البذرة الأولى التي انطلقت منها الدراسات اللّغوية العربيّة القديمة، إذ لا يخفى على أحد أنّ عملية نقط المصحف من الأعمال الشريفة التي تنسب إلى أبي الأسود الدؤلي أو يكاد يجمع على ذلك المؤرخون، ومهما يكن من أمر فإنّ الذي يهّمنا هو المنهج المعتمد في هذه الخطوة الجليّة؛ التي كانت من أهم الخطوات التي يسرها الله سبحانه وتعالى لعباده من أجل حفظ كلامه من التحريف والتزييف، فحروف اللّغة العربيّة لم تكن منقوطة نقط إعراب قبل منجز أبي الأسود الدؤلي²⁸، ثم إنّ أبا الأسود اعتمد في نقطه للمصحف على رجاحة عقله ودقة ملاحظته، فابتكر طريقة لم يسبقه إليها أحد، إذ وضع نقاطاً على الحروف لتعبّر عن الحركات كما جاء في النص المذكور آنفاً، حيث كان منهجه في ذلك وصفيًا تفسيريًا؛ إذ عمد إلى وصف عملية النطق بالحركة، ومن ثمّ ترجمتها إلى نقطة لها موضع خاص بالنسبة لرسم الحرف، ويعتقد الكثير أنّ أبا الأسود الدؤلي قد نقط أواخر الكلم فقط؛ إعراباً للكلمات، لكن في حقيقة الأمر أنّه نقط أواخرها وحرفاً أو حرفين وظيفيين في الكلمة ليبيّن طريقة نطقها، كأن ينقط ضمة المبني للمجهول مع آخر الفعل، أو أن يُظهر الكسرة في وسط الكلمة ليتبيّن اسم فاعل من اسم المفعول، ولنا أن نعبر عن هذا النوع من الحركات بالحركات الوظيفية

ذلك أنّ لها وظيفة تمييزية حاسمة فهي تؤدي معنى الفونيم) بالإضافة إلى الحركات الإعرابية، وهو عمل ممنهج علمي دقيق، أمّا عن اختياره لموضع النقطة من الحرف فكان بحسب حركة الشفتين، إذ كان يقول لكاتبه: "إذا رأيتني فتحت في فانقط نقطة أعلاه"، وهذا للعلاقة بين شكل الشفتين بالفتح وموضع النقطة، وكأنّ النقطة تستعلي الحرف لاستعلاء الشفتين، كذلك الحال بالنسبة للضمّة إذ قال لكاتبه: "إذا رأيتني ضمنت في فانقط نقطة بين يديّ الحرف"، وكأنّ الحرف يضم النقطة كما تنضم الشفتان عند حركة الضم، والأمر كذلك بالنسبة للكسرة؛ التي موضعها تحت الحرف ذلك أنّ الشفتين تنكسران وتنزلان إلى أسفل مستويهما الطبيعي، ومن هنا نوّكد أنّ منهج أبي الأسود الدؤلي في ذلك كان وصفيًا تفسيريًا قائمًا على الملاحظة والمعاناة والتفسير العلمي، وبعد أن تمّ نطق المصحف على يد أبي الأسود الدؤلي وزال اللّحن، انتبه الحجاج بن يوسف الثقفي (ت95هـ) إلى مشكلة جديدة تتمثّل في التصحيف، وذلك بسبب عدم التفريق بين الحروف المتشابهات رسمًا، خاصة بين الأعاجم في العراق، فأمر نصر بن عاصم الليثي (ت89هـ) بالتفكير في حل لهذه المشكلة فاقترح نصر بن عاصم نطق الحروف المتشابهات في المصحف الشريف، واصطلح عليه فيما بعد بنقط الإعجام لأنّه يزيل عجمة الحروف المتشابهات رسماً المختلفة نطقًا، وكان منهجه في ذلك منهج أبي الأسود الدؤلي، ولعلّه اختار موضع النقط بحسب مخرج الحرف، فلا يعقل من عالم كنصر بن عاصم أن ينقطها اعتبارًا، وبعد إمعان النظر من لدنّا في مواضع نطق الحروف المتشابهات يمكن أن نجزم بأنّ موضع النقط كان مدروسًا ومقصودًا، ولكن يحتاج إلى بحث وتمحيص لغياب الدليل القاطع على ذلك، فلنا أن نقول إنّ الباء والياء حرفان ينزل فيهما اللسان وينبسط فكان موضع النقط فيهما أسفل الحرف، أمّا النون والتاء والثاء والذال والزاي، فيرتفع فيها اللسان وبذلك كان موضع النقط فيها فوق الحرف، كذلك الحال بين الجيم والحاء، فنقطه الجيم أسفل الحرف لأنّه حرف مستفل، أمّا الخاء فنقطته أعلاه لأنّه حرف مستعل، والفاء فنقطته أسفل رسمه لأنّه هو الآخر مستفل في مقابل القاف؛ تأتي النقطة أعلاه لأنّه مستعل (نقطة الفاء كانت أسفله قديمًا أمّا القاف فكانت أعلاه نقطة واحدة) وبهذا فإنّ نصر بن عاصم الليثي اعتمد منهجًا وصفيًا تفسيريًا.

وجاء بعدهما الخليل بن أحمد؛ الذي انتبه إلى أنّ نطق الإعراب ونقط الإعجام قد تداخل في المصحف، فاهتدى إلى تغيير نطق الإعراب بالحركات المعروفة (الفتحة، الضمة، الكسرة...)، وهي رؤية نقدية ثاقبة من لدن الخليل، وكان منهجه في ذلك أن أخذ من حروف المدّ صورها مصعّرة للدلالة عليها، فجعل الضمّة واوًا صغيرة في أعلى الحرف؛ لئلا تلتبس بالواو المكتوبة، والكسرة ياءً متصلة تحت الحرف، والفتحة ألفًا مبطوحة فوقه، وكان له في النقط والشكل كتاب اتّخذه الأسلاف إمامهم مُددا متطاولة من الزّمن.²⁹

مما سبق يمكن أن ننتع المنجزات اللغوية العربية الأولى—رغم ارتباطها بعملية ضبط المصحف—على أنّها دراسات علمية، أسست منهجًا وصفيًا اعتمده النّحاة العرب القدامى بعد انفصال الدراسات اللغوية عن العلوم الشرعية، إذ إنّ النحو كما قال مهدي المخزومي: "...النحو بصريّ محض (...). وظلّت البصرة وحدها تقوم بعبء هذا العمل الذي كان قرآنيًا خالصًا، ثمّ أصبح قرآنيًا لغويًا، ثمّ أصبح لغويًا خالصًا..."³⁰، إذ بعد منجز كل من أبي الأسود الدؤلي ونصر بن عاصم الليثي، دعت الضرورة لتجاوز الأمور الشكلية في اللّغة الخاصة بضبط المصحف الشريف، إلى البحث في أسرارها ومحاولة فهمها لفهم القرآن وتفسيره، ثمّ بدأ الدرس النّحوي ينفصل تدريجيًا عن الدرس الشرعي، إذ ركزت الدراسات اللغوية والنحوية بعدها على دراسة اللّغة في حدّ ذاتها بعيدا عن كتاب الله. ورغم أنّ العلاقة لم تنقطع كليًا بين العلوم اللغوية والعلوم الشرعية، إلا أنّ اهتمام النّحويين انصب على فهم سرّ هذه اللّغة، وأصلها، ومكوناتها الصوتية والصرفية والتركيبيّة وحتى الدلالية، والبحث في مكامن قوتها؛ التي جعلتها اللّغة التي اختارها الله سبحانه وتعالى لتحمل رسالته الخاتمة، من أجل الحفاظ عليها نقيّة صافية من أيّ انحراف، ومن هنا كان منهج النّحاة العرب القدامى يختلف من مرحلة إلى أخرى، إذ بدأ بالملاحظة العلمية بإعمال العقل في شكل الخطّ وضبطه، ليسهل

على الناطق بغير اللغة العربية أن يقرأ المصحف الشريف، ثم تطوّر إلى منهج استقرائي وصفيّ بعد جمع المدوّنة اللغوية من لدن اللغويين لشرح غريب القرآن وفهم دلالات كلماته وتفسيره، ليسهل استنباط أحكامه الشرعية، ثم تحوّل النحاة العرب القدامى إلى المنهج المعياري، بعد أن انتهوا إلى أن المنهج الوصفي الذي اعتمده اللغويون لم يقض على اللحن الذي شاع، فكان لزاما وضع القوانين التي تضبط النطق الصّحيح، والتعبير السليم باللغة العربية، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، إلا أنّ التععيد للغة استدعى استخدام القياس وإعمال الفكر والاجتهاد، ممّا فتح الباب للمتكلمين والفلاسفة والمناطقة للخوض في الدراسات النحوية العربية، وبدأ نقد النحو العربيّ يأخذ مسارا جديدا، فكثرت المناظرات النحوية والسجلات حول القضايا اللغوية ممّا أخرج النحو عن مساره الأصيل، فكثّر فيه اللغط والتعليل والتجريد، حتى ابتعد كلّ البعد عن الدراسة العلمية الفعلية للغة، فتعقّدت مسالكه وصار أمر تبسيطه وتسهيله مطلب المتأخرين على نحو ما نادى به ابن مضاء القرطبي (ت592هـ)، وسار على نهجه المحدثون المتأثرون باللسانيات الغربية، فراحوا ينقدون منهج سابقهم ويتهمونهم بالهرطقة، حتّى بلغت هذه الاتهامات النحاة الأوّل، مدّعين أنّ النحو العربيّ برمّته منذ النشأة متأثر بالمنطق اليوناني بل ومأخوذ عنه، وبقيت تبعات هذا الانحراف إلى عصرنا، إذ صار النحو العربيّ بعبعا يخافه المتعلّم والمعلّم على حدّ سواء، رغم أنّ التراث النحويّ العربيّ فيه كنوز لم يفلح الكثير في اكتشافها ونفض الغبار عنها لتحديد الحقيقة من الأساطير التي حيكت حوله بكل موضوعية وعلميّة.

خاتمة:

هذا المقال عرض لأثر الممارسة النقدية عند النحاة العرب القدامى في تطوّر النحو العربيّ وقد انتهى إلى النتائج العامة

الآتية:

- 1- نقد النظرية النحوية العربية هو نقد لساني تمت ممارسته منذ القديم دون تأصيل أو فرش نظري يسبقه.
- 2- نقد النظرية النحوية علم معاصر بدأ تسليط الضوء عليه مؤخرا لضرورة فرضها التطوّر الحاصل في ميدان اللسانيات وكذا بسبب تعدّد الرؤى من ناقد إلى آخر دون العودة إلى منهج علمي واضح في النقد.
- 3- يقوم النقد اللساني المؤسس على قواعد معيارية وأخرى مؤسّسة.
- 4- وجوب توفر صفات خاصة في الناقد الحق أهمها الموضوعية في إصدار أحكامه النقدية إزاء النظرية النحوية العربية دون أن يتنكّر لمرجعيتها أو يلبس مرجعية غيره.
- 5- إنّ أهم المراحل التي يستطيع بها الناقد الإمام بالنظرية هي النظر في المصطلحات ومن ثمّ موضوع النظرية وأخيرا المنهج المعتمد كخطوات إجرائية تجعل من العملية النقدية ناجحة إلى حدّ بعيد.
- 6- النقد اللساني ليس حكرا على المحدثين بل قد مارسه نحائنا القدامى ممّا أسهم في تطوّر النحو العربيّ، وخلف موروثا ضخما أعجز المحدثين.
- 7- أسهم النقد اللساني في حصر المصطلحات النحوية التي قصر دورها العدّ إذ نهض للمفهوم الواحد العديد من المصطلحات.
- 8- بخلاف ما يعتقد الكثير فإنّ موضوع النحو العربيّ قد كان واضحا ومحدّدا منذ البداية وهو الكلم العربيّ داخل التركيب.
- 9- تعدّد المناهج العلمية المرتبطة من لدن النحاة القدامى، بدءا بالمنهج الوصفي القائم على الملاحظة والاستقراء ثمّ المنهج المعياري القائم على القياس وتحديد القواعد الصحيحة للغة العربية وانتهاء بالمنهج الفلسفي المنطقي القائم على التعليل والبرهنة.

ختاما نوّكد أنّ الهدف من مقالنا هو بناء منهج علمي رصين لنقد النّحو العربيّ القديم بعيدا عن الذاتية، يؤسّس لنظرية لسانية عربيّة متينة تتخذ من صنيع النّحاة العرب القدامى حجر الأساس الذي تنطلق منه، ذلك أنّ السواد الأعظم من المحدثين الذين نقدوا النّحو العربيّ القديم اعتبروه منجزا تجاوزه الزمن، وما عاد قادرا على مجابهة التطوّرات التي جاءت بها اللسانيات الغربيّة؛ التي نادى بالقطيعة مع الدراسات اللّغويّة القديمة، والذي حصل أنّ المنتصرين لهذا الرأي، عجزوا عن تقديم بديل للنّحو العربيّ القديم، فنتج عن ذلك لسانيات غربيّة حذفت النقطة من عينها لا غير، دون تأصيل أو تأسيس لعمل يعوّل عليه إلاّ التزّز القليل، أمّا الذين انطلقوا من التراث وأخذتهم الحمية على موروثهم الثقافي اعتبروا أنّ النّحو العربيّ لا غبار عليه ولا يحتاج إلى نقد أكثر مما يحتاج إلى إحياء وبعث من جديد، ولعلّ الأصوب هو الاستفادة من تطوّر العلوم ومناهجها دون تعصب، ونقد النّحو العربيّ نقدا مؤسّسا يخضع لشروط صارمة تجعل من نتائجه موضوعيّة.

الهوامش:

- 1 إحسان عباس، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط4/1404هـ-1983م، ص14.
- 2 مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، سلسلة رسائل وأطروحات جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1991م، ص 57
- 3 ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث- دراسة في النشاط اللساني العربي، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط2004/1م، ص 57
- 4 حسين بوشنب، النحو العربي القديم والنقد اللساني الوصفي الخارجي، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، بوزريعة، الجزائر، 2006/2005م، ص 96
- * L'épistémologie: 1- Étude critique des sciences, destinée à déterminer leur origine logique, leur valeur et leur portée (théorie de la connaissance). 2- Théorie de la connaissance ; « étude de la constitution des connaissances valables » (Piaget). *Épistémologie génétique*. (le Robert, déco en ligne, <https://dictionnaire.lerobert.com/definition/epistemologie>)
- 5 حافظ إسماعيلي علوي، امحمد الملاح، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، الدار العربيّة للعلوم ناشرون، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1430/1هـ-2009م، ص 26.
- 6 ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ص 57
- 7 المرجع نفسه، ص 59
- 8 ينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1401/1هـ-1981م، ص 32
- 9 ينظر: أبو سعيد السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تج: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر ط1955/1م، ص 11-12
- 10 ينظر، ابن جني، سر صناعة الإعراب، تج: حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر، دمشق، ط2/1413هـ-1993م، ج 1، ص 17.
- 11 ينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص 43
- 12 ينظر: سعيد جاسم الزبيدي، من إشكاليات المصطلح النحوي، مجلة العميد، العراق، المجلد الأول، سبتمبر 2012م، ص 131
- 13 ينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوّره حتى أواخر القارن الثالث الهجري، ص 192
- 14 المبرز، المقتضب، تج: محمد عبد الخالق عزيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، مصر، ط3/1415هـ-1994م، ج 2، ص 1
- 15 يحيى عبابنة، تطوّر المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط2006/1م، ص 40.
- 16 سيبويه، الكتاب، تج: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3/1408هـ-1988م، ص 45
- 17 ينظر: يحيى عبابنة، تطوّر المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، ص 40.
- 18 المرجع نفسه، ص 41
- 19 ينظر: عوض أحمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوّره حتى القرن الثالث الهجري، ص 192

- ²⁰ ينظر: يحيى عباينة، تطوّر المصطلح النحويّ البصريّ من سيبويه حتّى الرّمخشري، ص 304.
- ²¹ ينظر: أبو سعيد السيرافي، شرح الكتاب لسيبويه، تح: أحمد حسن مهدي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2008/1م، ص 08.
- ²² أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1417/3هـ-1996م، ص 35
- ²³ ابن جني (أبو الفتح عثمان)، المنصف، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، مصر، ط 1383/1هـ-1954م، ص 4
- ²⁴ ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجّار، المكتبة العلمية، ص 34
- ²⁵ جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، اسطنبول، تركيا، ط 1427/2هـ-2006م، ص 24.
- ²⁶ خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2000/1م، ص 12
- ²⁷ ابن قاسم المالكي النحوي، شرح كتاب الحدود للأبدي، تح: المتولي بن رمضان الدميري، مكتبة الاسكندرية، مصر، ط 1413هـ-1993م، ص 25
- ²⁸ ينظر: شعبان محمد إسماعيل، رسم المصحف وضبطه، بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة، دار السلام للطباعة النشر، مصر، ط 2001/2م، ص 87
- ²⁹ شوقي ضيف، المدارس النحويّة، دار المعارف، مصر، ط 7/دت، ص 33
- ³⁰ مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط 1377/2هـ-1958م، ص 79